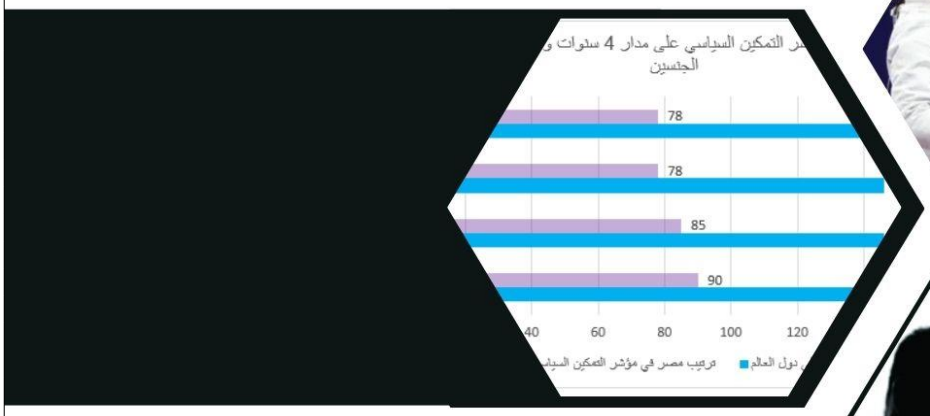

حصاد 2024: المرأة المصرية بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل.

التقرير السنوي لحالة المرأة.

يصدره المركز المصري لحقوق المرأة.

2024

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة.	3
القسم الأول: الحقوق السياسية والمدنية.	6
القسم الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.	14
القسم الثالث: العنف ضد المرأة.	29
التوصيات.	31

حصاد 2024: المرأة المصرية بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل.

التقرير السنوي لحالة المرأة المصرية لعام 2024.

المقدمة.

شهد عام 2024 استمرارا للتحديات التي تواجه النساء المصريات على كافة المجالات، **فعلى الجانب التشريعي** وبالرغم من أن الدستور المصري نص على حماية النساء من العنف ومناهضة التعذيب والمعاملة القاسية، إلا أن القوانين لا تضمن بصورة كافية الحماية وإجراءات التطبيق تفتقر إلى آليات جادة لمنع العنف، سواء الذي يُرتكب في المجال العام أو الذي يتم داخل الأسرة وتتغاضى عنه الدولة. ولا يوجد آلية رصد لبلاغات النساء في أقسام الشرطة والتعامل الجاد مع هذه البلاغات وحماية المُبلغات، كما لا تتوافر الحماية للنساء في أماكن تنفيذ القانون لاسيما في أماكن تنفيذ أحكام الرؤيا للأطفال الصادرة عن المحاكم والتي تتحول إلى ساحة عنف ضد الأمهات اللائي تجرأن على طلب الطلاق، فضلا عن أن استجابة أقسام الشرطة لعمل بلاغات مضادة في حال تبليغ النساء عن العنف، يؤدي إلى إرهاب النساء وتنازلهن عن بلاغات العنف. هذا ولا يوجد آلية لحماية المُبلغات عن جرائم التعذيب أو العنف سواء حدث في الفضاء العام أو حدث داخل الأسرة.

كذلك تعاني النساء جراء قانون الأسرة فمازالت النساء والأطفال يدفعون ثمن تطبيق قانون قديم منذ عام 1920، وفي عام 2022 وتحديدا في شهر يونيه أصدر وزير العدل عمر مروان، قراراً بتشكيل لجنة مكونة من 11 قاضيا لتعديل قانون الأحوال الشخصية للمسلمين ومحاكم الأسرة، بهدف تحجيم النزاعات وتحقيق العدالة الناجزة من خلال رؤية متوازنة تضمن حقوق جميع أفراد الأسرة، وجاء في نص القرار أن تنتهي اللجنة من عملها خلال 4 أشهر، ولوزير العدل أن يمد هذه المدة، لكن إلى الآن لم يخرج قانون الأسرة إلى النور دون أي أسباب معلنة، وبالطبع يؤثر ذلك في إجبار بعض النساء على الاستمرار في علاقة زوجية مليئة بالإهانة والعنف الذي قد يصل إلى حد القتل، فوفقاً لبيانات المسح الصحي للأسرة المصرية الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء[1] فأن 31% من السيدات اللاتي سبق لهن الزواج وفي الفئة العمرية 15-49 سبق وتعرضن لأحد صور العنف الجسدي، الجنسي و / أو النفسي على الأقل مرة واحدة وقام بارتكابها الزوج الحالي أو الزوج الأخير . وأغلب السيدات اللاتي أقررن تعرضهن للعنف من قبل أي من الأزواج تعرضن للعنف الجسدي و / أو الجنسي؛ بنسبة 26% سبق تعرضن للعنف الجسدي و / أو الجنسي.

فضلاً عن زيادة معدلات الطلاق فقد بلغت معدلات الطلاق عام 2023 (265.606 حالة) .

---

[1] الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء. (2021). المسح الصحي للأسرة المصرية ، https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/1843

فأين تحقيق العدالة الناجزة وتحجيم حجم النزاعات التي كانت تسعى لجنة تعديل قانون الأحوال الشخصية لها منذ أكثر من عامين. تلك التحديات جرس إنذار لفقدان الثقة في منظومة العدالة والمنظومة التشريعية ككل.

كل ذلك ينذر بخطر في المنظومة التشريعية، وقد استقبلت منصة محاميك" وهي منصة لاستقبال الاستفسارات والشكاوى القانونية" خلال عام 2024 إجمالي 5232 استشارة تخص الأحوال الشخصية، وتصدرت قضايا النفقات المرتبة الأولى في الاستشارات القانونية المتعلقة بالأحوال الشخصية.

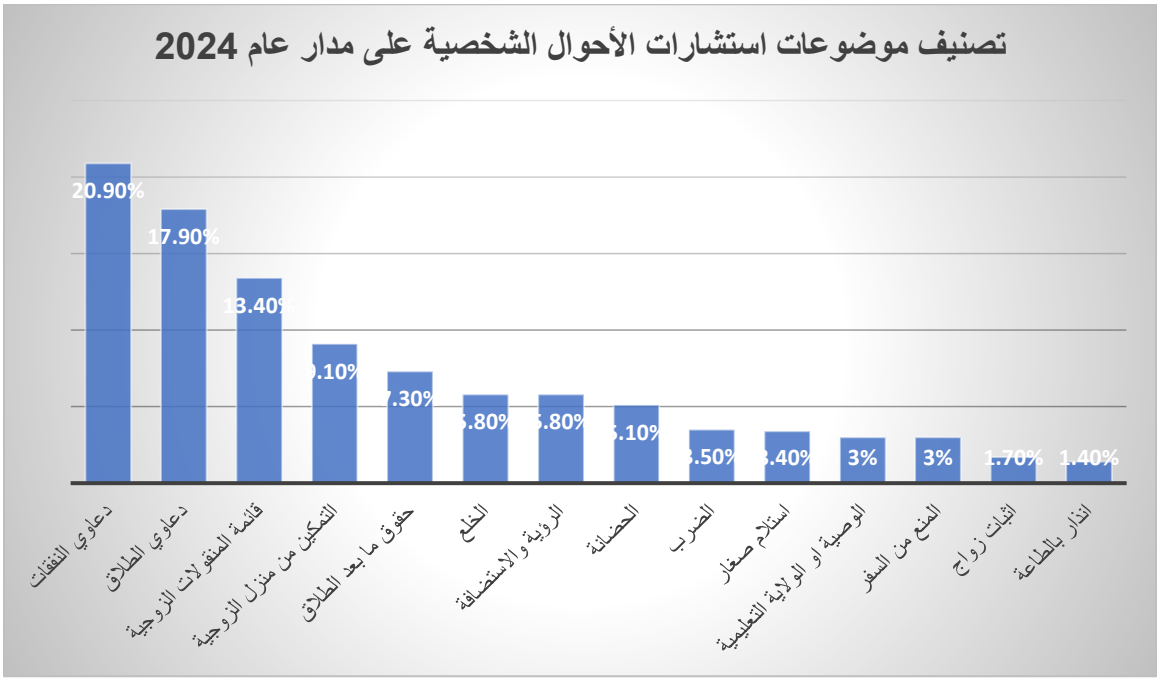

بجانب استمرار معاناة النساء من الممارسات التميزية ضدهن في بعض القطاعات، كما ظهر في قرار اتحاد السلاح المصري باستبعاد 10 لاعبات من المنافسات الدولية من بينهن البطلة الأولمبية ندى حافظ، ذلك القرار الذي أظهر عمق التمييز الذي تعانيه الرياضيات المصريات. وهذا القرار يفتقر إلى الشفافية والعدالة، فلا يقتصر على حرمان اللاعبات من ممارسة حقهن في المشاركة في المنافسات الدولية فحسب، بل يضع مصر في موقف محرج على الصعيد الدولي، ويضر بسمعة الرياضة المصرية.
والقرار الصادر عن الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية، والذي يلزم فئات معينة من النساء بالحصول على تصريح مسبق للسفر إلى السعودية، فهذا القرار فبالإضافة إلى كونه تمييزًا صارخًا ضد المرأة، يعتبر انتهاكًا صارخًا للدستور المصري الذي يكفل المساواة بين جميع المواطنين. ووصف النساء بـ"الفئات الدنيا" يعد إهانة واضحة،

ويقوض جهود الدولة المعلنة لتمكين المرأة. هذا القرار يفرض قيودًا غير مبررة على حريات المرأة، ويعكس صورة سلبية عن احترام الدولة لحقوق الإنسان.

هذا بالإضافة إلى التحديات العديدة في مجال التمكين الاقتصادي والتعليم، منها على سبيل المثال استمرار ارتفاع معدلات البطالة بين النساء فوفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء لعام 2023 فقد بلغ معدل المشتغلون من الذكور 84.2%، مقابل 15.8% من الإناث. وقد بلغ معدل البطالة بين الذكور 4.7% ، مقابل 17.8% من الإناث. فضلا عن ارتفاع نسب الأمية بين النساء، وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء فأن النساء تعاني من معدلات أمية عالية، فخلال عام 2023 وصل معدل الأمية إلى 16.1%(10 سنوات فأكثر) حيث بلغ معدل الأمية بين الذكور 11.4%، مقابل معدل الأمية بين الإناث 21%.

كل ذلك ألقي بظلاله على ترتيب مصر في المؤشرات الدولية فاحتلت مرتبة متدنية ، فقد احتلت وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2024 المركز 135 من بين 146 دولة، واحتلت المركز 90 في مؤشر التمكين السياسي، والمركز 140 في مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة، والمركز 110 في مؤشر التحصيل الدراسي، والمركز 89 في مؤشر الصحة.
واحتلت مصر المركز 81 من إجمالي 183 دولة بشأن عدد النساء في البرلمان، بناء على بيانات الاتحاد البرلماني الدولي في أكتوبر 2024.
ووفقا لتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون الصادر عن البنك الدولي لعام 2024 حققت درجة متوسطة بلغت 50.6 في الأطر القانونية، إلا أن الدرجات المنخفضة في الأطر الداعمة (26.7) التي تشمل السياسات، والمؤسسات، والخدمات، والبيانات، والموازنة، والاحتكام إلى القضاء تشير إلى وجود تحديات كبرى تعاني منها النساء في مجال التمكين الاقتصادي.
وهو ما أكدته أحدى الدراسات [2]التي أشارت إلى العديد من التحديات التي تواجه رائدات الأعمال المصريات والتي اجملتها في الفجوات في التعليم والتدريب والخبرة العملية، وبالتالي عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية، وقلة المعلومات الائتمانية وعدم تبادل المعلومات بين المؤسسات المالية المختلفة، و الفجوات في المعرفة بالقانون وحقوق الملكية وارتفاع تكلفة الأعمال، والفجوات في المعرفة بالقانون وحقوق الملكية وارتفاع تكلفة الأعمال.

لذا يهدف التقرير الحالي إلى استكشاف أبعاد التقدم والتحدي في مسيرة تمكين المرأة المصرية خلال عام 2024، وذلك بهدف وضع توصيات لتطوير السياسات والبرامج المستقبلية.

[2] Information and Decision Support Center.(2024). Opportunities and Challenges of Good Practices for Women's Entrepreneurshipin Suez Canal Economic Zone (SCZone). https://library.idsc.gov.eg/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=108472

القسم الأول
الحقوق المدنية والسياسية.

تمثل المساواة السياسية للمرأة ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، وهو حق إنساني مكفول. ومع ذلك، تواجه المرأة المصرية تحديات كبيرة في الوصول إلى المناصب القيادية، حيث تعيق العادات والتقاليد والتمييز جهودها. فالمشاركة الفعالة للمرأة في الحياة السياسية أمر ضروري لبناء مجتمع أكثر عدالة واستقرارًا.

ونتيجة لذلك، فإن ترتيب مصر في التقارير الدولية التي تقيس مشاركة المرأة السياسية يشهد تراجعًا ملحوظًا، فوفقاً لتقرير الفجوة بين الجنسين شهدت مصر تراجعًا في مؤشر التمكين السياسي للمرأة لعام 2024[3]، حيث حلت في المركز الـ90 مقارنة بالمركز الـ85 في عام 2023.

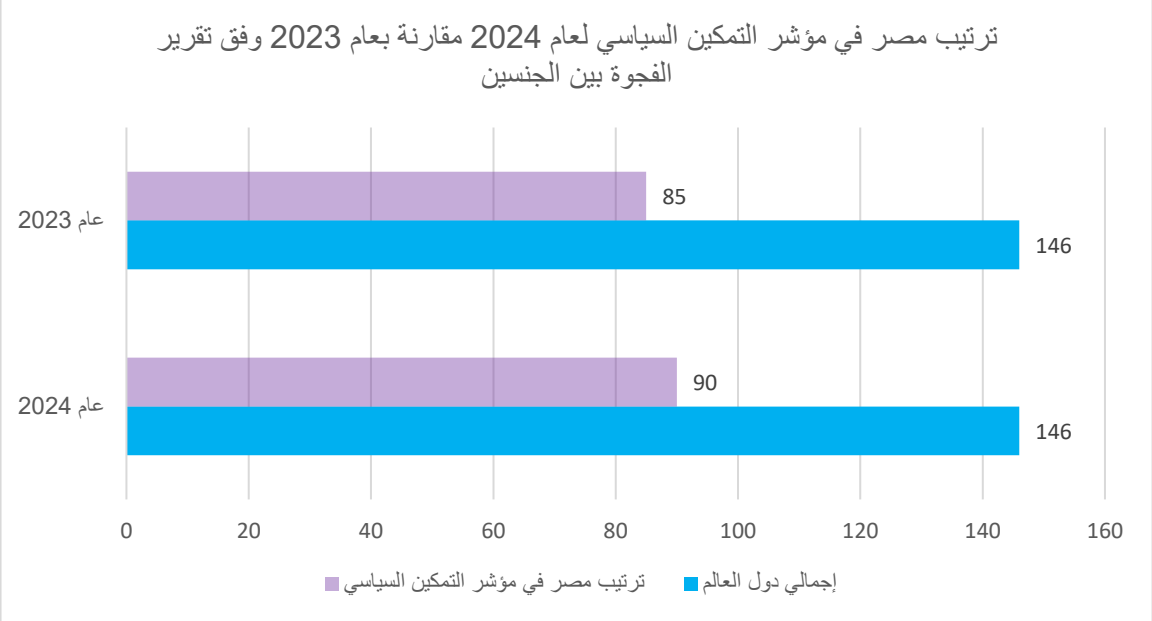

ملحوظة كلما زاد الرقم المعبر عن ترتيب الدولة كلما دل ذلك على سوء الوضع داخل الدولة.

هذا واحتلت مصر المركز 81 من إجمالي 183 دولة بشأن عدد النساء في البرلمان، بناء على بيانات الاتحاد البرلماني الدولي في أكتوبر 2024.[4]

[3] World Economic Forum.(2024). Global Gender Gap Report 2024. https://www.weforum.org/publications/global-gender-gap-report-2024/

[4] موقع الاتحاد البرلماني الدولي، https://data.ipu.org/women-ranking/?date_year=2024&date_month=10

وفيما يلي نتناول وضع المرأة في بعض مجالات المشاركة السياسية:

المرأة في المناصب القيادية:

التشكيل الوزاري:

كشف التشكيل الوزاري الذي تم في شهر يوليو 2024، عن استمرار التفاوت بين الجنسين في المناصب القيادية، حيث لا تزال نسبة تمثيل المرأة في الحكومة المصرية أقل بكثير من مثيلاتها في العديد من الدول.

و شمل التشكيل الوزاري تعيين سيدتين فقط في مناصب وزارية، وهما الدكتورة مايا مرسي وزيرة للتضامن الاجتماعي، والدكتورة منال عوض وزيرة للتنمية المحلية[5]. بينما تم تجديد الثقة في كلا من الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي مع ضم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لها، والدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة، ليصبح إجمالي عدد الوزيرات 4 من إجمالي 30 وزارة.

وتمثل هذه النسبة 13.3% فقط من إجمالي أعضاء مجلس الوزراء، وهو ما يُعدّ نسبة ضئيلة للغاية مقارنة بدور المرأة في المجتمع المصري ومساهمتها في مختلف المجالات.

المرأة في منصب نواب الوزراء

شمل التشكيل الحكومي الجديد تعيين 5 سيدات في منصب نائب الوزير من أصل 23، بنسبة 21.7%.

المرأة في منصب المحافظ ونواب المحافظين[6].

شمل التشكيل الجديد تعيين سيدة واحدة فقط في منصب محافظ، وهي الدكتورة جاكلين عازر محافظا للبحيرة، من إجمالي 27 محافظة، أي ما يمثل 3.7%.

وضم التشكيل 9 سيدات في منصب نواب محافظين من إجمالي 32 أي ما يمثل نسبة 28.1%.

---

[5] https://manshurat.org/content/tshkyl-lhkwm-ljdyd

[6] https://www.sis.gov.eg/Story/277745/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88-2024?lang=ar

المرأة في وزارة الداخلية

أصدر وزير الداخلية قرارا بتعيين اللواء منال عاطف في منصب مساعد وزير الداخلية لقطاع حقوق الإنسان، و تعد أول سيدة تشغل هذا المنصب، وذلك لجهودها الكبيرة والمثمرة في مناهضة العنف ضد المرأة.

المرأة في البرلمان.

أجريت آخر انتخابات للجان النوعية بمجلس النواب في أكتوبر 2024، حيث تم تشكيل 28 لجنة تضم 585 عضوًا، منهم 162 نائبة وهو ما يمثل نسبة 27.6%، ورغم هذه المشاركة النسائية الملحوظة، إلا أن النتائج أظهرت تباينًا واضحًا في تمثيل المرأة في المناصب القيادية باللجان، حيث شغلت النساء نسبة ضئيلة من مناصب الرئاسة، بينما كانت نسبتهن أعلى قليلًا في مناصب الوكلاء وأمناء السر.

- إجمالي عدد رؤساء اللجان 28 نائب ونائبة منهم، اثنتين فقط من النائبات أي ما يمثل نسبة 7.1%
- إجمالي عدد وكلاء اللجان النوعية 56 نائب ونائبة، منهم 8 نائبات أي ما يمثل نسبة 14.1%
- إجمالي عدد أمناء السر للجان النوعية 28 نائب ونائبة، منهم 9 من النائبات أي ما يمثل 32.1%
- لجنة الشؤون العربية تخلو من النائبات سواء في العضوية أو المناصب القيادية.

رسم بياني يوضح نسب النواب و النائبات في آخر انتخابات للجان النوعية بمجلس النواب

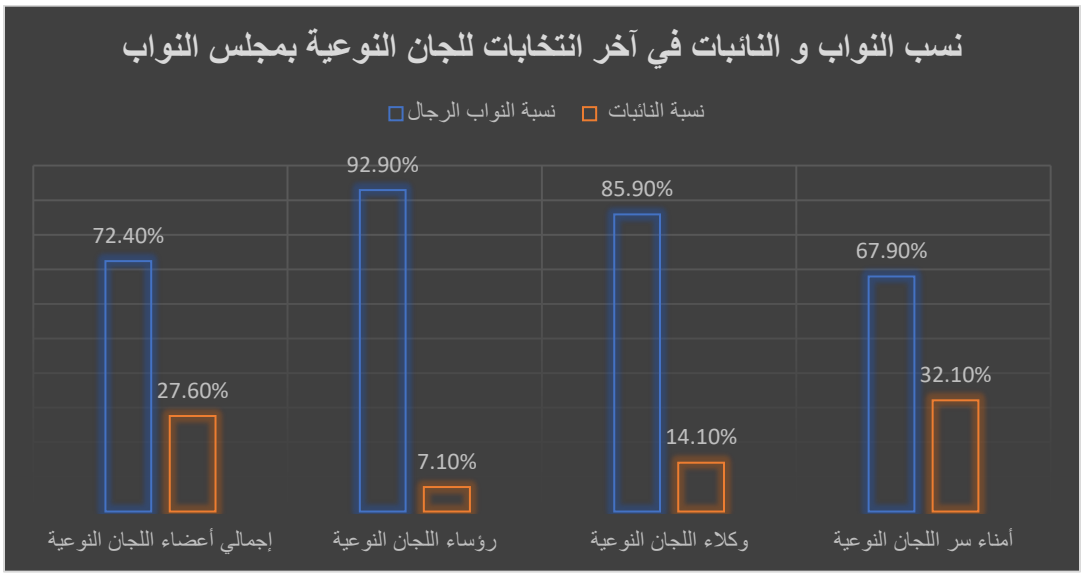

المرأة والقضاء.

أصدر رئيس مجلس الدولة قرارًا رقم 473 لسنة 2024 بإلحاق 3 من القاضيات في مجلس الدولة[7]، بالمكتب الفني لرئيس المجلس، وذلك للمرة الأولى في تاريخ مجلس الدولة. هذا القرار يعكس الثقة الكبيرة في قدرات المرأة القضائية ويساهم في ترسيخ مبدأ المساواة في فرص العمل القضائي.

المرأة في مجالس الإدارة.

انتهي التقرير السنوي لعام 2023 لمرصد المرأة المصرية في مجالس الإدارة الصادر عن كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة[8]، [9] والذي يرصد تمثيل المرأة في مجالس الإدارة وفي المناصب القيادية العليا، حيث يشمل تقرير الرصد السنوي البيانات والمعلومات الخاصة بالنوع الاجتماعي لنحو 1000 شركة وبنك، منها 237 شركة مدرجة في البورصة، 33 بنكا، و 660 شركة من شركات القطاع المالي غير المصرفي، 73 شركة من شركات القطاع العام (الشركات القابضة والتابعة). إلى عدد من المؤشرات منها:

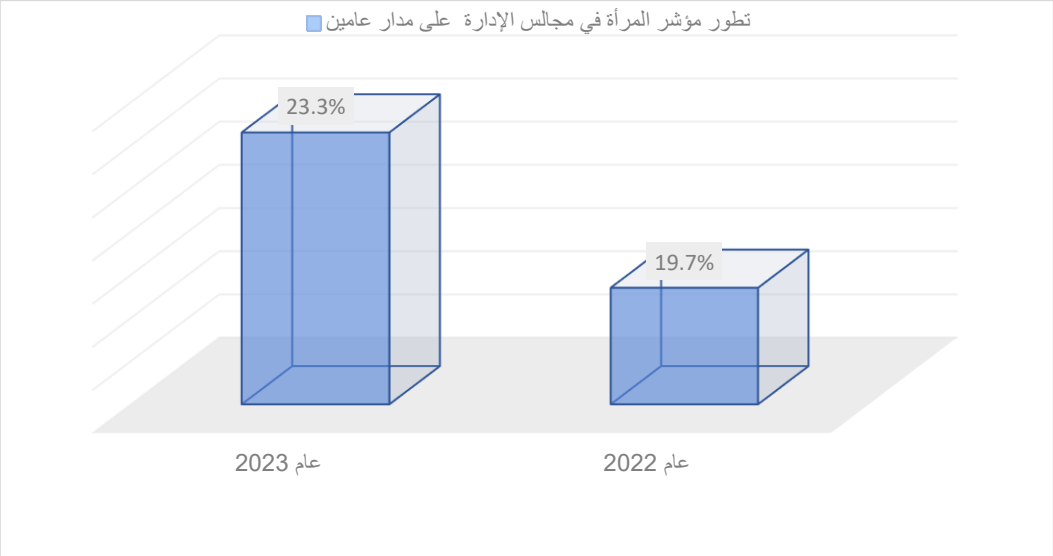

[7] https://gate.ahram.org.eg/News/4907123.aspx

[8] التقرير السنوي مرصد المرأة المصرية في مجالس الإدارة، الجامعة الأمريكية، 2023، متاح على https://business.aucegypt.edu/research/centers/women-boards-observatory/monitoring-reports

[9] تأسس مرصد المرأة المصرية في مجالس الإدارة عام 2017 من قِبل كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وهو مرصد معترف به ضمن مرصد المرأة التابع للمجلس القومي للمرأة، ويهدف إلى زيادة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات والبنوك في مصر لتصل إلى نسبة 30% بحلول عام 2030. وقد حصل المرصد على جائزة الابتكارات الملهمة من جمعية تطوير كليات إدارة الأعمال الدولية.

- وصل مؤشر تمثيل المرأة لعام 2023 إلى 23.3 %مقارنة بـ 19.7 % في عام 2022 بمعدل نمو قدره 18%، محققا بذلك زيادة بنسبة 3.7% في إجمالي المؤشر.
- حققت الجهات الأربع التي تضمنها تقرير 2023 – القطاع المالي غير المصرفي، الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، القطاع المصرفي، قطاع الأعمال العام - تقدمًا في تمثيل المرأة في مجالس الإدارة.
- جاءت شركات القطاع المالي غير المصرفي في صدارة المؤشر العام حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة في مجالس الإدارة 25.2٪ في عام 2023 مقارنة بـ 22 % في عام 2022 وبمعدل نمو قدره 15% ،كما ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية لتصل إلى 21.7 % في عام 2023 مقارنة بـ 17.3 % في عام 2022 وبنسبة نمو قدرها 25٪، كما ارتفعت أيضاً النسبة في القطاع المصرفي من 16.5% في عام 2022 إلى 18.7 % في عام 2023 بمعدل نمو قدره 13.2 %، وأخيرا، حقق قطاع الأعمال العام تحسنا حيث بلغ 12٪ في عام 2023 مقارنة بـ 9.3٪ في عام 2022 وبنسبة نمو قدرها 29 %.
- ارتفع عدد السيدات في مجالس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة من 324 سيدة في عام 2022 ليصل إلى 425 سيدة في عام 2023، ليحقق معدل نمو إيجابي قدره 31 %.
- شهد القطاع المصرفي أيضا زيادة في عدد السيدات في مجالس الإدارة ليرتفع العدد من 54 سيدة في عام 2022 ليصل إلى 59 سيدة في عام 2023، محققا بذلك معدل نمو قدره 13.2 %.
- بينما تراجع عدد السيدات في مجالس إدارة شركات القطاع العام بشكل طفيف بواقع امرأة واحدة فقط بين عامي 2022 و 2023 ليصل إلى 43 سيدة في عام 2023.
- حقق عدد السيدات في مجالس إدارة القطاع المالي غير المصرفي ارتفاعا ملحوظا، ليرتفع العدد من 924 سيدة في عام 2022 إلى 1072 سيدة في عام 2023.
- يُظهر توزيع الشركات والبنوك لعام 2023 وفقًا لعدد السيدات في مجالس الإدارة زيادة كبيرة في عدد الشركات والبنوك التي تضم سيدتين في مجالس الإدارة، حيث بلغت النسبة ما يقرب من نصف إجمالي الشركات في عام 2023. ويعكس هذا التحول الالتزام الفعال بقرارات الجهات التنظيمية، والتي تنص على حتمية تعيين سيدتين على الأقل في مجالس الإدارة. فقد أصدرت هيئة الرقابة المالية في عام 2020 مجموعة من القرارات التي تدعم وتشجع على وجود مجالس إدارة لديها توازن أكبر بين الجنسين. كما تم إصدار القرار رقم 109 لعام 2021، والذي ينص على ضرورة وجود تمثيل للمرأة بنسبة 25 % أو وجود سيدتين على الأقل في مجالس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. بالإضافة إلى إصدار القرار رقم 110 لسنة 2021، والذي يلزم بوجود تمثيل للمرأة بنسبة 25 % أو وجود سيدتين على الأقل في عضوية مجالس إدارة شركات القطاع المالي غير المصرفي. كما قام البنك المركزي المصري بإصدار قرارًا مشابها في عام 2021 ينص على ضرورة وجود سيدتين على الأقل في مجالس إدارة البنوك اعتبارًا من عام 2021.

النتائج العامة المستخلصة لعام 2023:

%23.3

- بلغ مؤشر المرأة في مجالس الإدارة 23.3% في عام 2023، مقارنة بنسبة 19.7% في عام 2022 ونسبة 16.7% في عام 2021.

1563

- بلغ إجمالي عدد السيدات في مجالس إدارة الشركات والبنوك 1563 سيدة في عام 2023 مقارنة ب 1320 سيدة في عام 2022 وبمعدل نمو قدره 18%.

455 سيدة

- تبلغ الفجوة الإجمالية للوصول إلى هدف استراتيجية 2023 ما يقدر بنحو 455 سيدة. ثمة حاجة لانضمام 161 سيدة في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، و 35 سيدة في البنوك، و 70 سيدة في شركات قطاع الأعمال العام، و 189 سيدة في شركات القطاع المالي غير المصرفي، إلى مجالس الإدارة حتي عام 2030.

+ 65 سيدة

- تبلغ الفجوة السنوية التقديرية 65 سيدة يجب انضمامهن إلى مجالس الإدارة للوصول إلى هدف استراتيجية 2030، بواقع 23 سيدة في الشركات المدرجة بالبورصة، و5 سيدة في البنوك، و 10 سيدات في شركات قطاع الأعمال العام، و 27 سيدة في شركات القطاع المالي غير المصرفي.

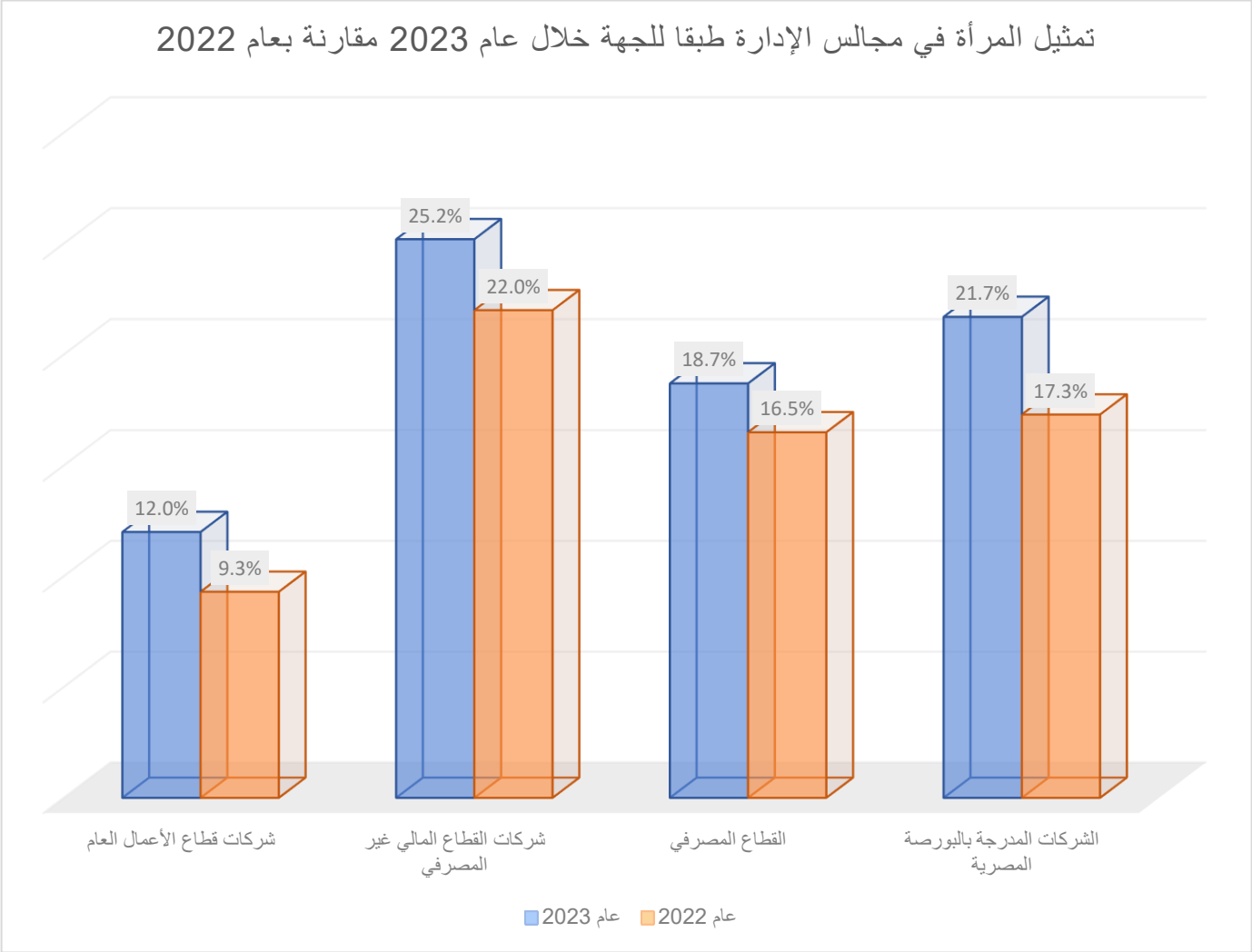

يوضح الرسم البياني السابق ما يلي:

- **زيادة في تمثيل المرأة :**بشكل عام، هناك زيادة في نسبة تمثيل المرأة في مجالس الإدارة بجميع القطاعات خلال الفترة من عام 2022 إلى عام 2023.
- **تفاوت بين القطاعات :**توجد فروق ملحوظة في نسبة التمثيل بين القطاعات المختلفة. فمثلاً، القطاع المالي غير المصرفي يظهر نسبة أعلى نسبيًا مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- **القطاع العام :**شهد زيادة في تمثيل المرأة، ولكن النسبة لا تزال متواضعة مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- **القطاع المالي غير المصرفي :**حقق أعلى نسبة تمثيل للمرأة بين جميع القطاعات، مما يشير إلى اهتمام أكبر بهذا الجانب في هذا القطاع.
- **القطاع المصرفي :**شهد زيادة في تمثيل المرأة، ولكن النسبة لا تزال أقل من القطاع المالي غير المصرفي.

- **الشركات المدرجة بالبورصة :**حققت زيادة في تمثيل المرأة، مما يعكس تأثير القوانين واللوائح التي تشجع على التنوع الجندري في الشركات المساهمة.

المرأة في مجالس إدارة الشركات والبنوك ٢٠٢٣

	البورصة المصرية	القطاع المصرفي	القطاع المالي غير المصرفي	قطاع الأعمال العام
عدد الشركات	٢٣٧	٣٣	٦٦٠	٧٣
عدد أعضاء مجالس الإدارة من السيدات	٤٢٥	٥٩	١٠٧٢	٤٣
عدد أعضاء مجالس الإدارة من الرجال	١٥٣٦	٢٥٧	٣١٧٦	٣١٦
إجمالي عدد أعضاء مجالس الإدارة	١٩٦١	٣١٦	٤٢٤٨	٣٥٩
نسبة أعضاء مجالس الإدارة من السيدات	٢١,٧٪	١٨,٧٪	٢٥,٢٪	١٢٪

يوضح الجدول السابق:

- أن أعلى نسبة لتمثيل النساء كانت 25.2% في القطاع المالي غير المصرفي، وكانت أقل نسبة 12% في قطاع الأعمال العام.
- القطاع المالي غير المصرفي يُعتبر رائدًا في دعم النساء بالمناصب الإدارية.
- التقدم واضح، ولكن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود، خصوصًا في قطاع الأعمال العام.
- السياسات الموجهة نحو تمكين المرأة يمكن أن ترفع هذه النسب وتحقق توازنًا أكبر في المستقبل.

القسم الثاني
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

تستدعي تهيئة بيئة مواتية للمشاركة الاقتصادية للمرأة إزالة العديد من الحواجز التي تحول دون انضمامها إلى القوى العاملة والقضية ليست قضية عدالة اجتماعية فحسب، بل هي استثمار في التنمية الاقتصادية للبلد وفي ازدهاره فوفقاً لصندوق النقد الدولي[10]، أن التمكين الاقتصادي للمرأة وسد الفجوات بين الجنسين في المجالات الرئيسية مرتبطان بتحقيق نمو اقتصادي أكبر، وخفض عدم المساواة، وزيادة الإنتاجية والنهوض بالقطاع المالي، وتحسين الاستقرار المالي. وعندما تكتسب المرأة قوة اقتصادية، لا يزيد ذلك من رفاهها فحسب، بل أيضاً من رفاه أسرتها ومجتمعها المحلي، لأنها غالباً ما تعطي الأولوية لإنفاق دخلها على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وتعني هذه الآثار الإيجابية غير المباشرة أن تحسين المشاركة الاقتصادية للمرأة يساعد البلدان على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة - بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الهدف 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات والهدف 8 تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع).

يمثل التمكين الاقتصادي للمرأة عنصرًا حاسمًا لتحقيق المساواة بين الجنسين وتنمية مستدامة. فهو يشمل تمكين المرأة من المشاركة الكاملة والفعالة في النشاط الاقتصادي، والوصول إلى فرص العمل اللائق، والحصول على الأجور العادلة، والتحكم في الموارد، واتخاذ القرارات الاقتصادية.

تمكين المرأة اقتصاديًا ليس قضية محلية فحسب، بل تمتد جذورها لتشمل المجتمع الدولي بأكمله. يقدم تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2024[11] الذي يصدر عن مجموعة البنك الدولي[12] مرآة عاكسة لمقارنة أداء الدول في

---

[10] المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية: إنجازات وعقبات، الأمم المتحدة الاسكوا، 2024.

[11] تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024 يقيس الظروف والبيئة الداعمة التي تؤثر على الفرص الاقتصادية للمرأة في 190 اقتصاداً. ومن أجل تقديم صورة مكتملة للبيئة العالمية التي تُمكن المرأة من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية، يقدم تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون هذا العام مؤشرين جديدين – السلامة ورعاية\ الطفل– كما يعرض النتائج المتعلقة بالفجوة بين القوانين وتنفيذها على أرض الواقع .تقدم هذه الدراسة ثلاثة مؤشرات، وهي: (1) الأطر القانونية؛ و(2)الأطر الداعمة (السياسات، والمؤسسات، والخدمات، والبيانات، والموازنة، والاحتكام إلى القضاء)؛ و(3) آراء الخبراء بشأن حقوق المرأة في الواقع العملي في المجالات التي شملها القياس. وتتمحور المؤشرات العشرة للدراسة – السلامة والتنقل ومكان العمل والأجور والزواج والوالدية ورعاية الطفل وريادة الأعمال والأصول والمعاش التقاعدي – حول مختلف المراحل التي تمر بها المسيرة المهنية للمرأة.

[12] البنك الدولي.(2024). تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/03/04/new-data-show-massive-wider-than-expected-global-gender-gap

هذا المجال، مما يتيح لنا تحديد موقع مصر على الخريطة العالمية. من خلال تحليل ترتيب مصر، يمكننا استكشاف أفضل الممارسات العالمية وتحديد الثغرات التي تحتاج إلى معالجة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

رغم تحقيق مصر لبعض التقدم في مجال تمكين المرأة اقتصاديًا، إلا أن تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون كشف عن فرص كبيرة لتحسين الأداء. فبينما حققت مصر درجة متوسطة بلغت 50.6 في الأطر القانونية، إلا أن الدرجات المنخفضة في الأطر الداعمة (26.7) ، والأطر الداعمة تشمل السياسات، والمؤسسات، والخدمات، والبيانات، والموازنة، والاحتكام إلى القضاء تشير إلى الحاجة إلى تطوير السياسات والبرامج الداعمة لريادة الأعمال النسائية وتحسين بيئة العمل بشكل عام.

هذا وقد احتلت مصر المركز الـ140 في مؤشر المشاركة الاقتصادية للمرأة لعامي 2023 و2024، وفقًا لتقرير الفجوة بين الجنسين.

ويدل ذلك على استمرار التحديات التي تواجه المرأة في الوصول إلى فرص متساوية في سوق العمل، رغم الجهود المبذولة. فالتفاوت في الأجور، والتمييز في فرص التوظيف، والبيئة العمل غير الآمنة، إلى جانب العادات والتقاليد التي تحد من مشاركة المرأة، كلها عوامل تعيق تمكينها اقتصاديًا.

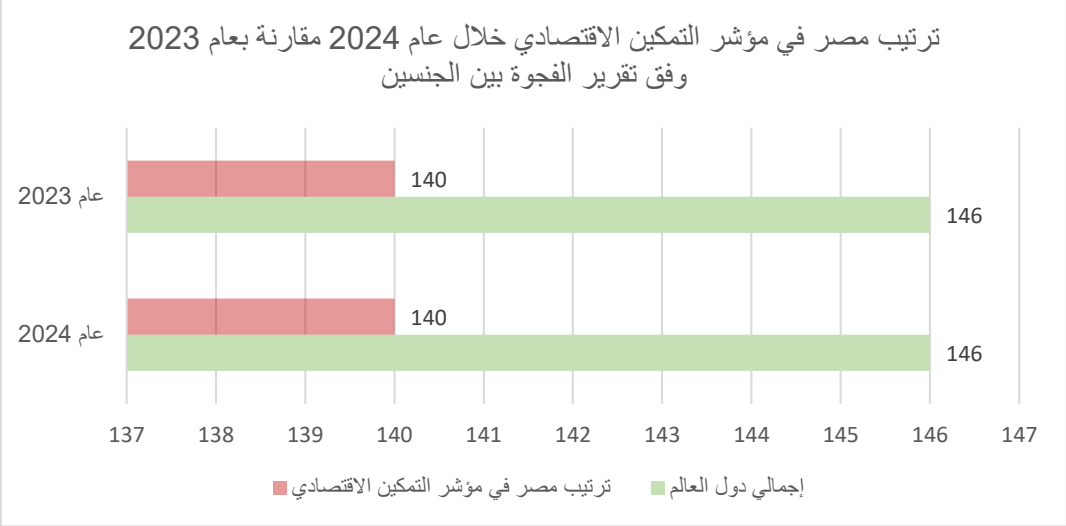

وعلى الرغم من هذه التحديات التي تواجه المرأة في سوق العمل بشكل عام، فإن رائدات الأعمال يواجهن تحديات إضافية تحول دون تحقيق طموحاتهن، وقد حددت العديد من الدراسات الدولية عوامل تؤثر بشكل كبير على قدرة المرأة على أن تصبح رائدة أعمال في مصر. وتشمل هذه العوامل[13]:

13 Information and Decision Support Center.(2024). Opportunities and Challenges of Good Practices for Women's Entrepreneurshipin Suez Canal Economic Zone (SCZone). https://library.idsc.gov.eg/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=108472

- **الفجوات في التعليم والتدريب والخبرة العملية، وبالتالي عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية :**

❖ تتمتع النساء بقدر أقل من الوصول إلى التعليم والتدريب والخبرة العملية مقارنة بالرجال، مما يحد من فرص العمل المتاحة لهن ويجعل من الصعب عليهن بدء أعمالهم التجارية.
❖ كما أن النساء لديهن وصول أقل إلى الخدمات المالية، مثل القروض والائتمان، مقارنة بالرجال. ويعزى ذلك إلى عدد من العوامل، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس، وعدم وجود ضمانات، وعدم وجود سجل ائتماني.

- **قلة المعلومات الائتمانية وعدم تبادل المعلومات بين المؤسسات المالية المختلفة :**

❖ غالبًا ما تفتقر المؤسسات المالية إلى المعلومات الائتمانية حول النساء، مما يجعل من الصعب عليها تقييم موقفهن الائتماني والموافقة على القروض.
❖ كما لا تتبادل المؤسسات المالية المعلومات، مما يجعل من الصعب على النساء الحصول على قروض من عدة مقرضين.

- **الفجوات في المعرفة بالقانون وحقوق الملكية وارتفاع تكلفة الأعمال :**

❖ ليس لدى العديد من النساء معرفة بحقوقهن القانونية وحقوق الملكية، مما قد يجعلهن عرضة للاستغلال.
❖ كما أن تكلفة القيام بالأعمال التجارية في مصر مرتفعة، مما قد يجعل من الصعب على النساء بدء أعمالهن التجارية وتنميتها.

في ضوء هذه التحديات التي تواجه تمكين المرأة اقتصادياً، والتي تؤكدها الدراسات والأبحاث الدولية، كشفت دراسة استقصائية أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار عن آراء المصريين حول دور المرأة ومكانتها في المجتمع. وقد أظهرت الدراسة[14]، التي شملت عينة من 969 مواطناً، خلال الفترة من 27 فبراير إلى 10 مارس 2024، مجموعة من النتائج الهامة حول مدى حصول المرأة على حقوق متساوية في المجالات المختلفة، وتمثلت أهم نتائج الاستطلاع فيما يلي:

❖ 71% من المواطنين بالعينة يرون أن المرأة المصرية تحصل على كل أو بعض من حقوقها في المجتمع، وأن ارتفعت نسبة من يرون ذلك بين الذكور (77%)، عنها بين الإناث (65%).
❖ 82%من المواطنين بالعينة أبدوا اعتراضهم على أن زاوج الفتيات أهم من إكمال تعليمهن الجامعي، وأن كان الاعتراض أكبر بين الإناث مقارنة بالذكور.
❖ 41%من المواطنين بالعينة يرون أن المرأة المصرية تجد صعوبة في الحصول على حقها في الميراث، و8% يرون أنها لا تحصل عليه مطلقًا.

[14] مركز استطلاع الرأي وبحوث الرأي العام، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.(2024). نظرة على استطلاعات الرأي المحلية والعالمية، ، إصدارة خاصة بالمرأة، ، https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA/9223/3132024.pdf

- ❖ 56%من المواطنين بالعينة يرون أن الأسر المصرية تولي الاهتمام بنفس القدر لتعليم الفتيات والصبية، وزادت هذه النسبة أكثر بين الإناث (59%) عند مقارنتها بالذكور (54%).
- ❖ 67 % من المواطنين بالعينة لا يشكل فارقا بالنسبة لهم أن يكون مديرهم في العمل رجلا أو امرأة.
- ❖ 65% من المواطنين بالعينة يرون ضرورة أن تسهم المرأة العاملة في مصروف المنزل. وإن ارتفعت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الإناث (72%) مقارنة بالذكور (58%).
- ❖ 92% أي الغالبية العظمى من المواطنين بالعينة يرون أن تكون الأولوية في العمل للرجل في حال قلة فرص العمل، واتفق على ذلك الذكور (94%)، والإناث (91%) بالعينة على حد سواء.
- ❖ 70% من المواطنين بالعينة أعربوا عن موافقتهم على أن تتولى المرأة أي منصب قيادي، وقد بلغت هذه النسبة بين الإناث 80%، والذكور 59%.

الشمول المالي للمرأة

أظهرت مؤشرات البنك المركزي ارتفاع عدد النساء المشمولات مالياً، ليصل إلى 20.3 مليون امرأة، من إجمالي 32.3 مليون في نهاية ديسمبر 2023، بمعدل نمو 244% مقارنة بعام 2016، ما يعني معدل شمول قدره 62.7%.[15]

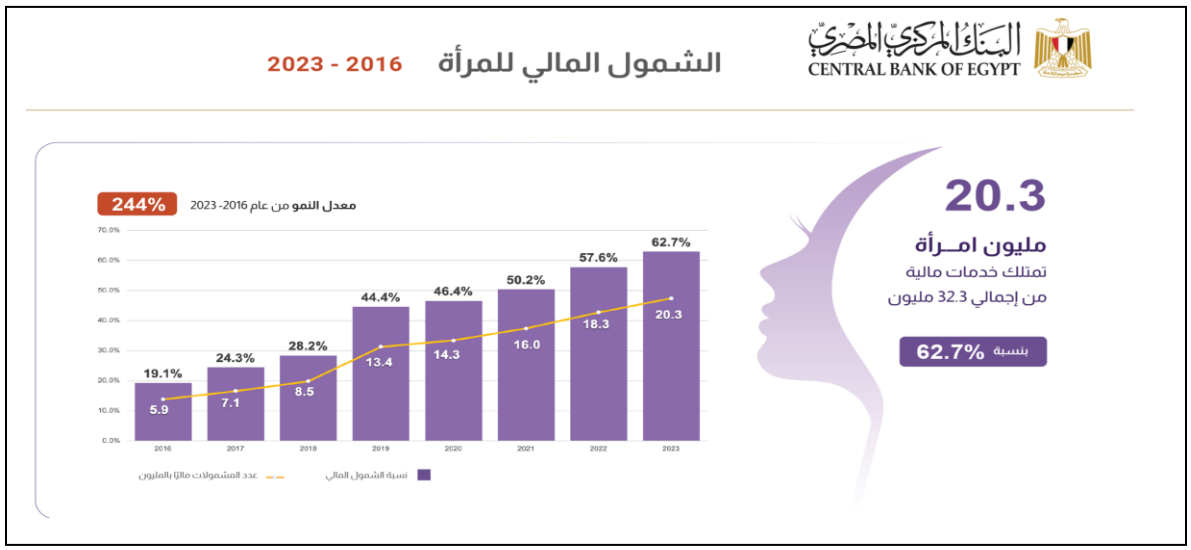

تشير البيانات السابقة إلى :

- **الزيادة الملحوظة في الشمول المالي للمرأة :**تشير البيانات إلى زيادة ملحوظة في نسبة السيدات اللاتي لديهن حسابات بنكية أو يستخدمن الخدمات المالية الأخرى. فقد ارتفعت النسبة من حوالي 19.1% في عام 2016 إلى

[15] موقع البنك المركزي، https://www-cbe-org-eg.translate.goog/en/news-publications/news/2024/02/22/08/20/financial-inclusion-rates-rose-to-70,-d-,7-percent-by-the-end-of-2023?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=wapp

62.7% في عام 2023، مما يشير إلى نجاح الجهود المبذولة لزيادة وعي المرأة بأهمية الخدمات المالية وتشجيعها على استخدامها .

- **معدل النمو القوي :**خلال الفترة من 2016 إلى 2023، شهدت نسبة الشمول المالي للمرأة نموًا قويًا بلغ 244%. هذا يدل على تسارع وتيرة التغيير الإيجابي في هذا المجال .
- **الاستقرار النسبي في السنوات الأخيرة :**بعد النمو السريع في السنوات الأولى، بدأت النسبة تتجه نحو الاستقرار في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى بلوغ مرحلة جديدة تتطلب جهودًا مستمرة للحفاظ على هذا الزخم وتحقيق المزيد من التقدم.

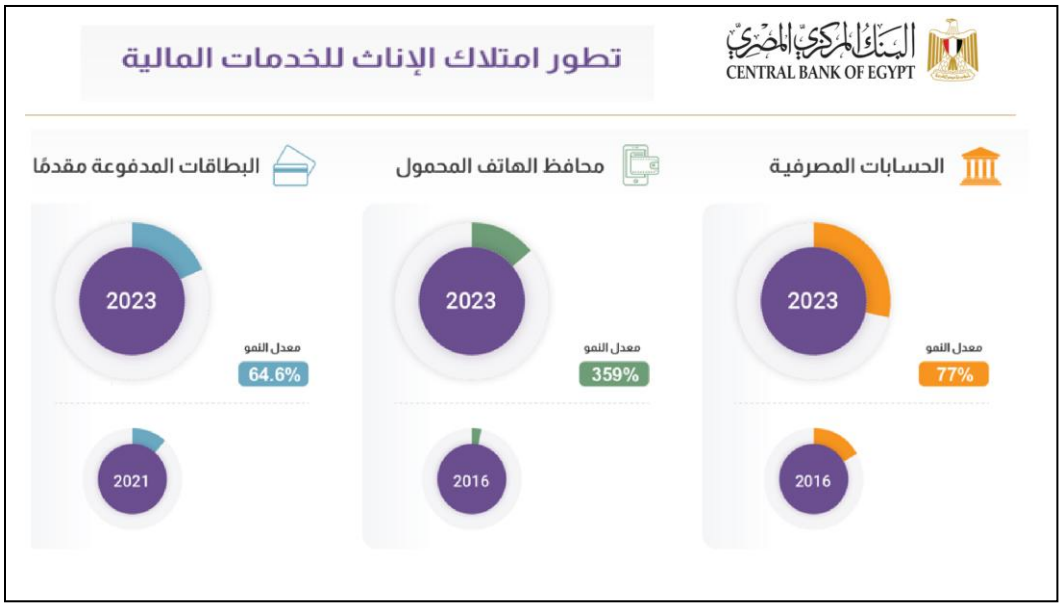

تشير البيانات السابقة إلى:

- **زيادة ملحوظة في استخدام مختلف الخدمات المالية :**تشير البيانات إلى زيادة كبيرة في نسبة السيدات اللاتي يستخدمن مختلف الخدمات المالية مثل الحسابات المصرفية، والمحافظ الإلكترونية، والبطاقات المدفوعة مسبقًا .
- **ارتفاع كبير في استخدام المحافظ الإلكترونية :**اللافت للنظر هو الزيادة الهائلة في استخدام المحافظ الإلكترونية، حيث ارتفعت النسبة بنسبة 359% بين عامي 2016 و2023. هذا يدل على التحول السريع نحو الحلول الرقمية في الدفع والتحويلات .
- **انتشار واسع للحسابات المصرفية :**تشير النسبة المرتفعة لاستخدام الحسابات المصرفية (77% في 2023) إلى انتشار واسع للخدمات المصرفية التقليدية بين السيدات .
- **تزايد استخدام البطاقات المدفوعة مسبقًا :**شهد استخدام البطاقات المدفوعة مسبقًا أيضًا زيادة ملحوظة، مما يشير إلى تزايد تفضيل السيدات لوسائل الدفع الإلكترونية.

المرأة والتعليم

وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء فأن النساء تعاني من معدلات أمية عالية، فخلال عام 2023 وصل معدل الأمية إلى 16.1%(10 سنوات فأكثر) حيث بلغ معدل الأمية بين الذكور 11.4%، مقابل معدل الأمية بين الإناث 21%.[16]

تُظهر بيانات وزارة التربية والتعليم [17] للعام الدراسي 2024/2023 وجود فروق ملحوظة في معدلات التحاق البنين والبنات بالمراحل التعليمية المختلفة.

ففي حين يتقارب معدل التحاق الجنسين في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، حيث يبلغ معدل التحاق البنين بالمرحلة الابتدائية 51.1% مقابل 48.8% للبنات، وبالمرحلة الإعدادية 51.4% مقابل 48.6% للبنات.

إلا أن هذا التوازن ينقلب في المراحل التعليمية العليا. ففي التعليم المجتمعي والثانوي العام، تتفوق البنات بشكل واضح، حيث يبلغ معدل التحاقهن بالتعليم المجتمعي 66% مقابل 33.9% للبنين، وبالثانوي العام 54.7% مقابل 45.2% للبنين.

وعلى النقيض، يهيمن البنين على المراحل التعليمية التقنية والمهنية، حيث يبلغ معدل التحاقهم بالتعليم الثانوي الصناعي 66%، والزراعي 85.1%، والفندقي 63.1% مقابل نسب أقل بكثير للبنات.

رسم بياني يوضح نسب التحاق كلا من البنين والبنات بالمراحل التعليمية المختلفة في التعليم ما قبل الجامعي.

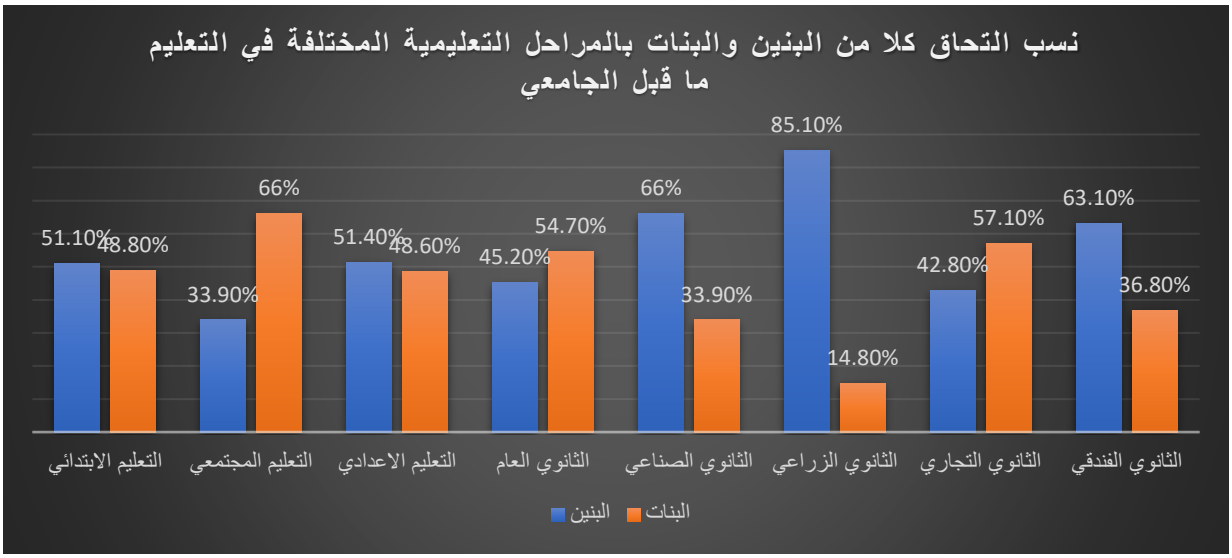

[16] https://capmas.gov.eg/Pages/GeneralNews.aspx?page_id=1

[17] كتاب الاحصاء السنوي للعام 2023-2024، وزارة التربية والتعليم، 2024
https://emis.gov.eg/Site%20Content/book/2023-2024/main_book2023.html

أما بالنسبة للتعليم الجامعي فتكشف بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء[18] وجود فجوة نوعية في التحاق الفتيات بالكليات العملية، كما أن الفتيات تتفوق في الالتحاق بالكليات النظرية.

فبلغ معدل التحاق الفتيات بالكليات النظرية في العام الجامعي 2023/2022 (55.5%) مقابل (44.5%) للذكور،

وبلغ معدل التحاق الذكور بالكليات العملية عن نفس العام الجامعي 54% مقابل 46 % للفتيات.

رسم بياني يوضح نسب التحاق الطلبة والطالبات بالكليات النظرية والعملية للعام الجامعي 2022/ 2023

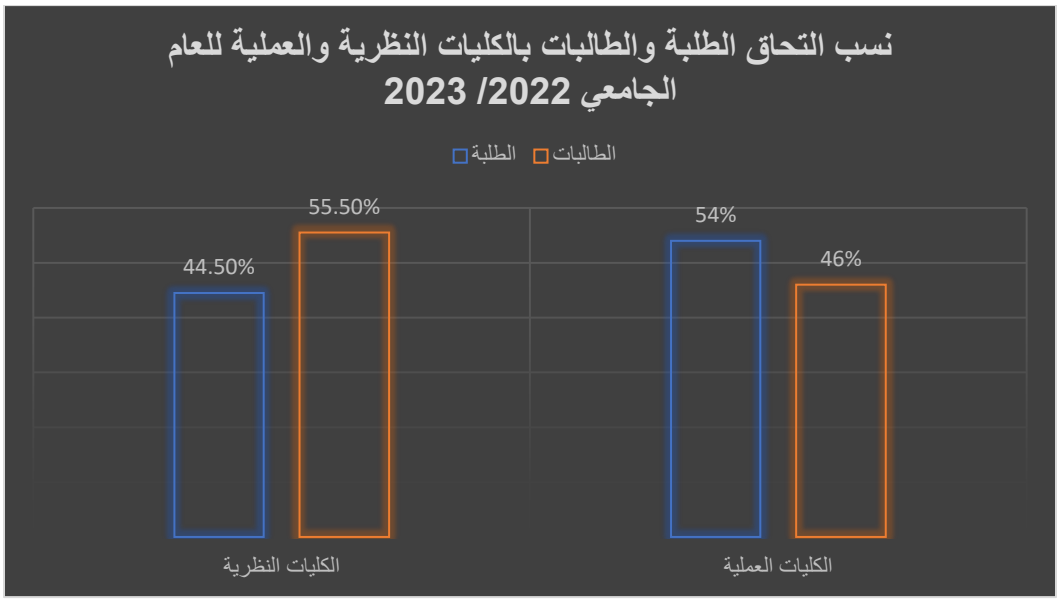

[18] لمحة إحصائية عن مصر، الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، 2024،
https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=7193

المرأة والعمل

تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء[19] إلى أن إجمالي قوة العمل لعام 2023 بلغ 31 مليون و 100 ألف (منهم 82 مليون و 100 ألف من الذكور، و 17 مليون و 900 ألف من الإناث)

وقد بلغ معدل المشتغلون من الذكور 84.2%، مقابل 15.8% من المشتغلون من الإناث.

وقد بلغ معدل البطالة بين الذكور 4.7% ، مقابل 17.8% من الإناث.

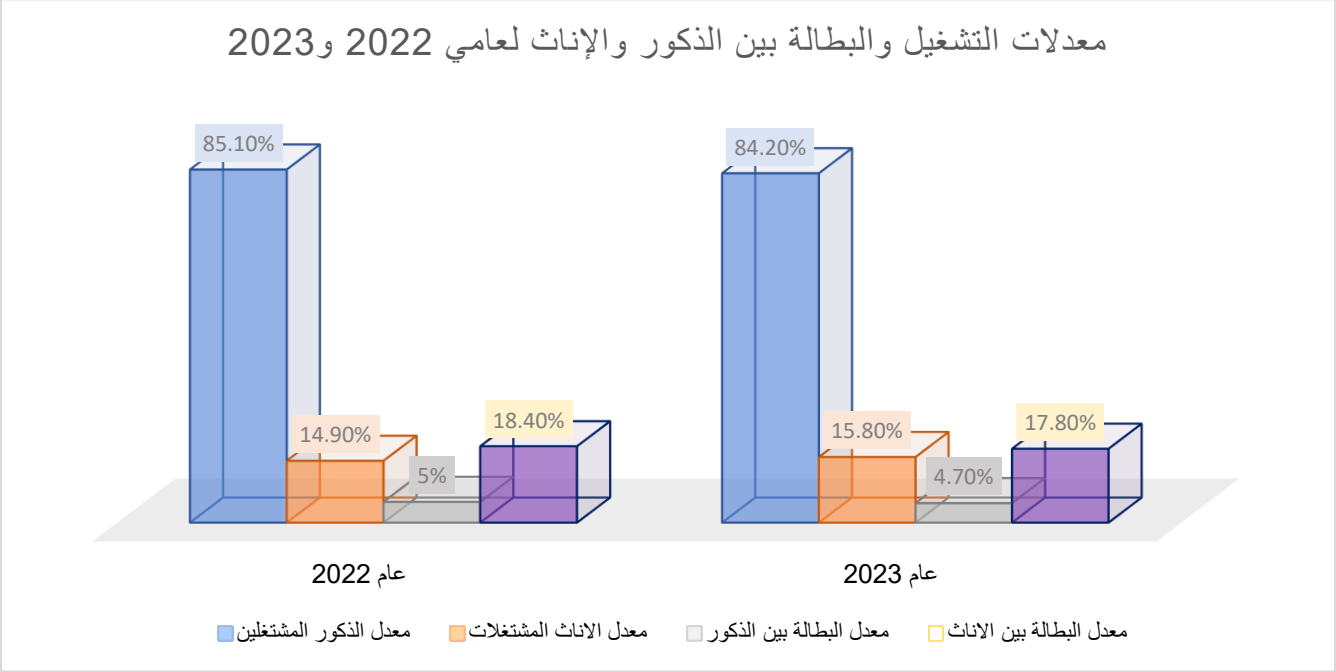

المصدر بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء

معدلات التشغيل :

- **الذكور :**شهدت معدلات تشغيل الذكور انخفاضًا طفيفًا من 85.10% في عام 2022 إلى 84.20% في عام 2023.
- **الإناث :**شهدت معدلات تشغيل الإناث زيادة طفيفة من 14.90% في عام 2022 إلى 15.80% في عام 2023.

[19] لمحة إحصائية مصر، الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، يوليو 2024،
https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=7193

معدلات البطالة :

- **الذكور :**انخفضت معدلات البطالة بين الذكور من 5% في عام 2022 إلى 4.7% في عام 2023.
- **الإناث :**انخفضت معدلات البطالة بين الإناث من 18.40% في عام 2022 إلى 17.80% في عام 2023.

أما بالنسبة للاستقرار في العمل لعام 2023، فقد بلغ نسبة من يعملون عمل دائم من الذكور 80.7%، مقابل 19.3% من الإناث، وقد بلغ نسبة من يعملون بشكل مؤقت من الذكور 86.2%، مقابل 13.8% من الإناث، أما من يعملون بشكل موسمي من الذكور قد بلغ نسبتهم 85.1%، مقابل 14.9% من الإناث، أما من يعملون بشكل متقطع من الذكور بلغت نسبتهم 96.2%، مقابل 3.8% من الإناث.

رسم بياني يوضح الاستقرار في العمل لكلا من الذكور والإناث بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء

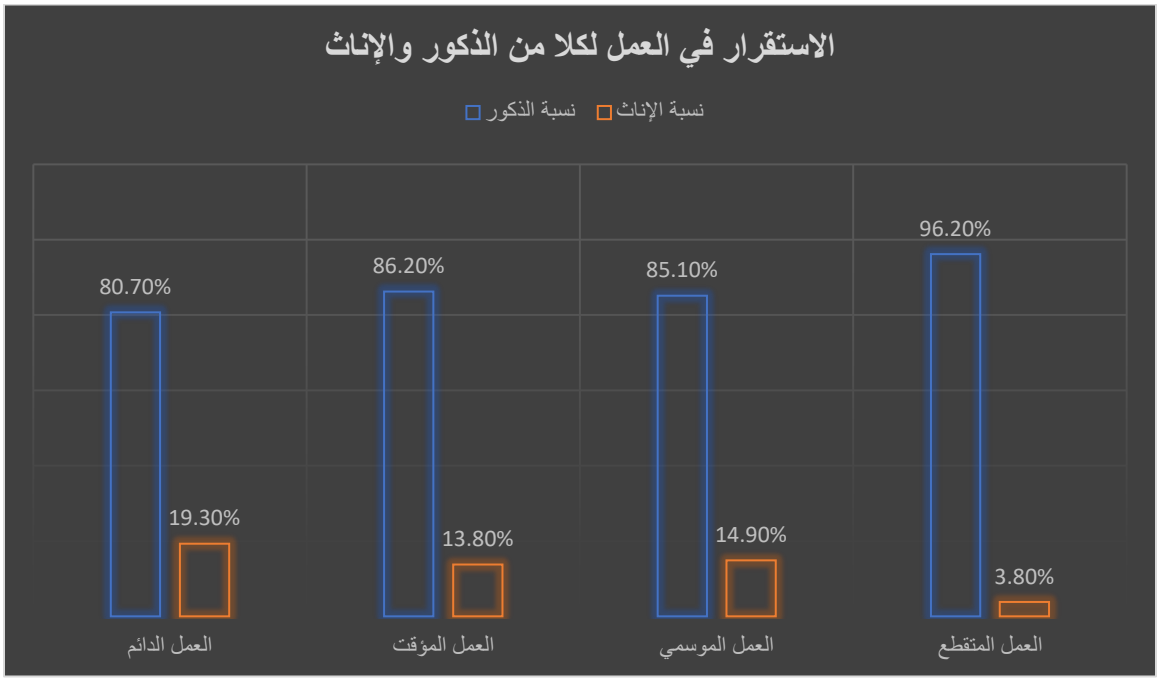

معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي:

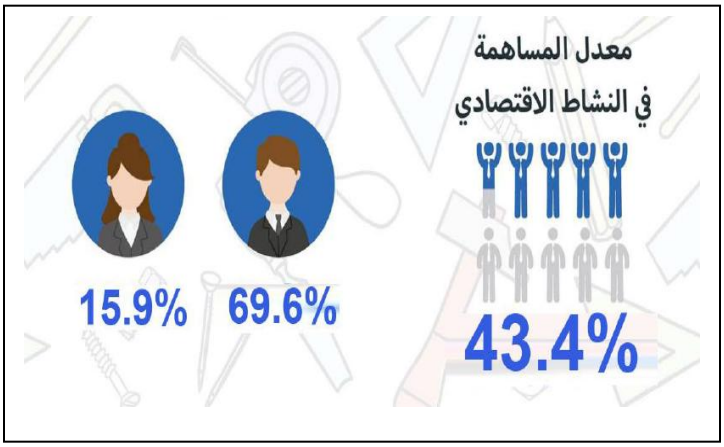

- بلغ المعدل العام للمساهمة في النشاط الاقتصادي لعام 2023 (43.4%)
- بلغ معدل مساهمة الذكور في النشاط الاقتصادي لعام 2023(69.4%) مقابل (15.9%) للإناث.

- وبتتبع معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي وفقا **لفئات السن والنوع** يتضح أنه مع بلوغ سن 30 تحدث القفزة في معدلات المساهمة لدى الذكور لتصل إلى نحو 96.1% والتي تظل متقاربة عند هذا المستوى حتى سن الأربعون عاما، لتعاود الانخفاض تدريجيا مع التقدم في العمر لتبلغ 89.6% عند عمر الخمسون عاما، ونحو 40.6% في سن الستون عاما.

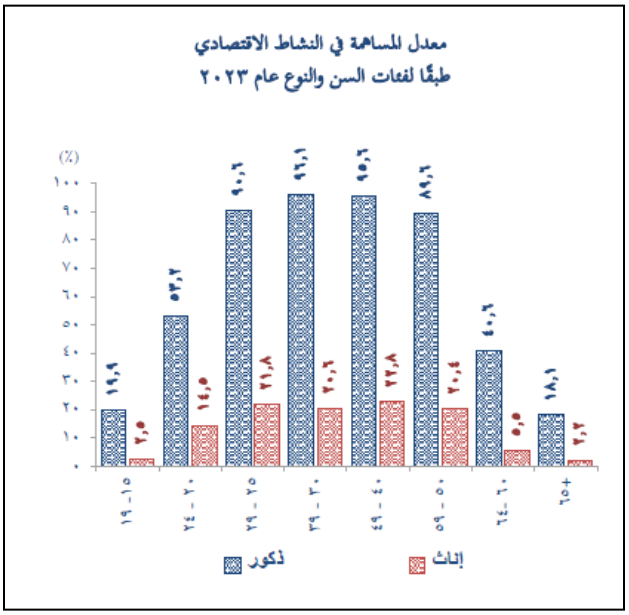

- أما بالنسبة للإناث بلغت معدلات المساهمة 21.8٪ والتي تظهر لدى الفئة العمرية (25 - 29 سنة)، والتي تُمثل نقطة تحول ما بين مرحلة سابقة تتصف بعدم الانخراط في النشاط الاقتصادي سواء للتعليم أو للإحباط وعدم الرغبة في العمل، وبين مرحلة تالية تظهر بسبب تكوين الأسرة وتحول الإناث آنذاك إما للانقطاع النهائي بالخروج من سوق العمل أو الانقطاع المؤقت لفترات طويلة، لتبلغ معدلات المساهمة 22.8% في الفئة العمرية (40 - 49) سنة. وبناء عليه فإن معدلات المساهمة للإناث في الفترات العمرية الوسطى (30 - 39) سنة لا تتعدى نسبة 20.6%

وبتتبع معدلات المساهمة الاقتصادية وفق **المستوى التعليمي** نجد أن البيانات توضح أن المعدلات المساهمة لدى الذكور تظل تقريبا متساوية نسبيا لجميع المؤهلات فيما عدا حملة مؤهل الثانوية العامة والأزهرية والمؤهل الأقل من المتوسط. لتبلغ معدلات المساهمة لحملة المؤهل المتوسط الفني بنسبة 85.7% يليه حملة مؤهل الجامعي فوق الجامعي بنسبة 82.8 % ، ثم حملة فوق المتوسط وأقل من الجامعي بنسبة 81.9 %، ويليهم من يقرأون ويكتبون ويحملون شهادة محو الأمية بنسبة 79.9%، ونحو 71.5 % من الذكور الأميين.

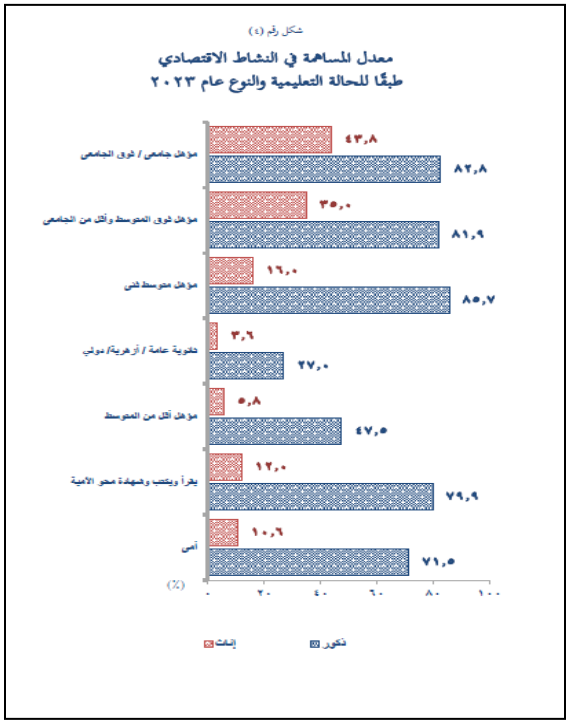

أما عن معدلات مساهمة الإناث فتوضح البيانات أن أكبر تلك المعدلات يأتي لدى حملة المؤهلات الجامعية، إذ يظهر مستوى مساهمة يصل نحو 43.8%، يليه المؤهلات فوق المتوسطة وأقل من الجامعي بنسبة 35%، ونحو 16% من حملة مؤهل المتوسط الفني، ثم تنخفض تدريجيا لتصل إلى 12% لمن يقرأون ويكتبون ويحملون شهادة محو الأمية، ثم 10.6% للأميات.

وبالتالي يمكن الوقوف على استنتاج عدم ارتباط المستوى التعليمي للذكور بمعدل مشاركتهم في سوق العمل، في حين يظهر الارتباط الوثيق بين معدلات المساهمة لدى الإناث والمستوى التعليمي المتحصل عليه.

الزواج والطلاق عام 2023.

وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء,[20] بلغ عدد عقود الزواج 961220 عقدا عام 2023 مقابل 929428 عقداً عام 2022 بنسبة زيادة قدرها 3.4%، بينما بلغت عدد حالات الطلاق 265606 حالة عام 2023 مقابل 269834 حالة عام 2022 بنسبة انخفاض قدرها 1.6% .

[20] بيان صحفي، الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء, سبتمبر 2024، chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.capmas.gov.eg/Admin/News/PressRelease/202492911212_%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%20%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82%202023.pdf

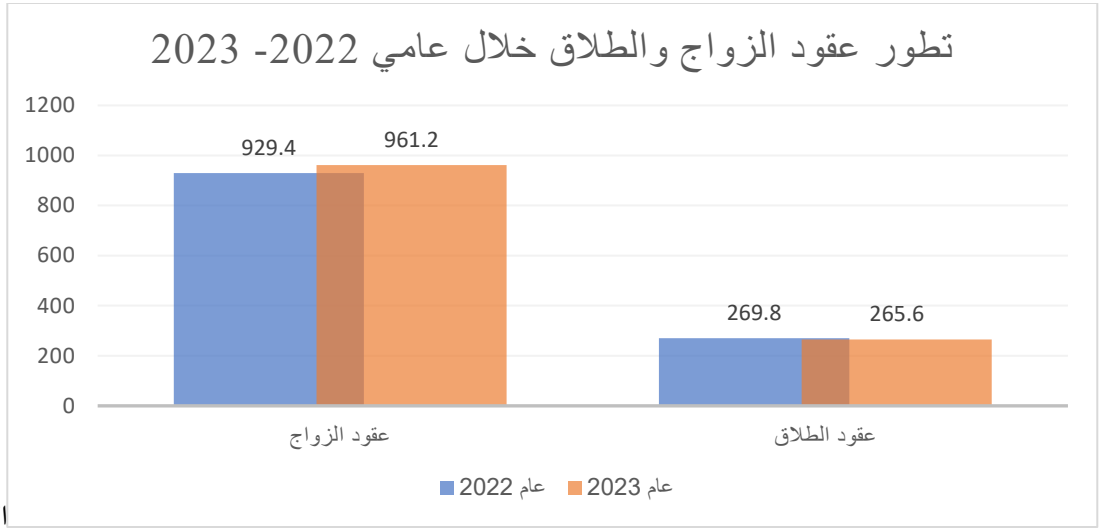

العدد بالألف

أولا الزواج

عقود الزواج طبقا للحضر والريف:

أ. بلغ عدد عقود الزواج في الحضر 388696 عقداً عام 2023 تمثل 40.4 % من جملة العقود مقابل 384468 عقداً عام 2022 بنسبة زيادة قدرها 1.1%.

ب بلغ عدد عقود الزواج في الريف 572524 عقداً عام 2023 تمثل 59.6% من جملة العقود مقابل 544960 عقداً عام 2022 بنسبة زيادة قدرها 5.1 %.

عقود الزواج طبقاً لفئات السن:

أ. بالنسبة للأزواج:
سجلت أعلى نسبة زواج في الفئة العمرية (25: 30 سنة) حيث بلغ عدد العقود بها 400846 عقداً تمثل 41.7% من جملة العقود ، وقد بلغ متوسط سن الزوج 30.3 سنة عام 2023.

ب. بالنسبة للزوجات:
سجلت أعلى نسبة زواج في الفئة العمرية (20: 25سنة) حيث بلغ عدد العقود بها 379246 عقدا تمثل 39.5% من جملة العقود، وقد بلغ متوسط سن الزوجة 24.8 سنة عام 2023.

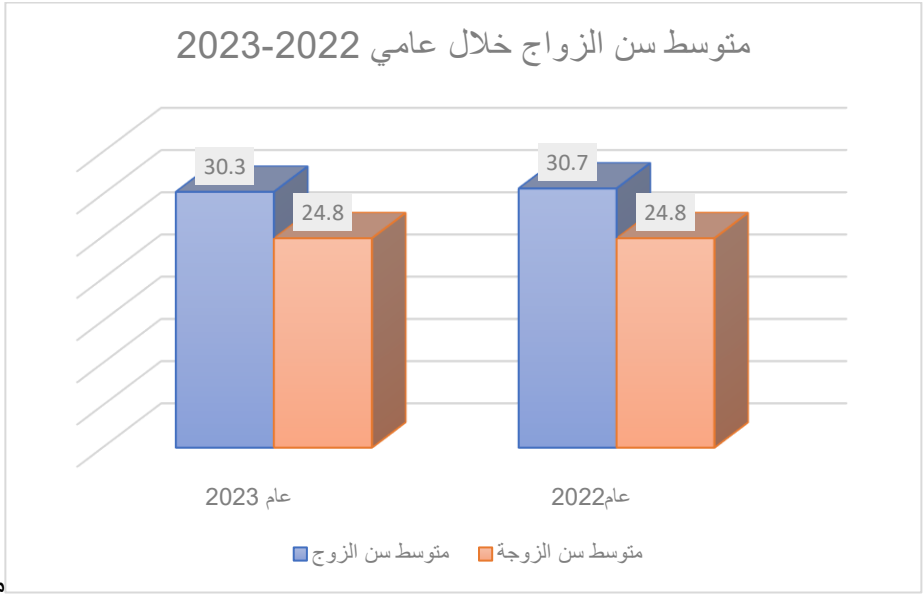

متوسط السن بالسنوات

ثانيا الطلاق

بلغ عدد حالات الطلاق 265606 حالة عام 2023 مقابل 269834 حالة عام 2022 بنسبة انخفاض قدرها 1.6%

1. إجمالي حالات الطلاق طبقاً للحضر والريف :

أ- بلغ إجمالي عدد حالات الطلاق في الحضر 150488 حالة عام 2023 تمثل 56.7% من جملة حالات الطلاق مقابل 156278 حالة عام 2022 بنسبة انخفاض قدرها 3.7%.

ب بلغ عدد حالات الطلاق في الريف 115118 حالة عام 2023 تمثل 43.3% من جملة حالات الطلاق مقابل 113556 حالة عام 2022 بنسبة زيادة قدرها 1.4 %.

2 إشهادات الطلاق

بلغ عدد إشهادات الطلاق 254923 إشهاداً عام 2023 مقابل 258757 إشهادا عام 2022 بنسبة انخفاض قدرها 1.5%

إشهادات الطلاق طبقا للحضر والريف

(1) بلغ عدد إشهادات الطلاق في الحضر 139969 إشهاداً عام 2023 تمثل 54.9% من جملة الإشهادات مقابل 145467 إشهادا عام 2022 بنسبة انخفاض قدرها 3.8%.

(2) بلغ عدد إشهادات الطلاق في الريف 114954 إشهاداً عام 2023 تمثل 45.1% من جملة الإشهادات مقابل 113290 إشهاداً عام 2022 بنسبة زيادة قدرها 1.5 %.

ب إشهادات الطلاق طبقاً لفئات السن:

(1) بالنسبة للمطلقين:
سجلت أعلى نسبة طلاق في الفئة العمرية(35-40 سنة) حيث بلغ عدد الإشهادات بها 46414 إشهاداً بنسبة 18.2%، بينما سجلت أقل نسبة طلاق في الفئة العمرية (18: 20 سنة) حيث بلغ عدد الإشهادات بها 365 إشهاداً بنسبة 0.1% من جملة الإشهادات وقد بلغ متوسط سن المطلق 40.6 سنة عام 2023.

(2) بالنسبة للمطلقات
سجلت أعلى نسبة طلاق في الفئة العمرية (25: 30 سنة) حيث بلغ عدد الإشهادات بها 44375 إشهاداً بنسبة 17.4%، بينما سجلت أقل نسبة طلاق في الفئة العمرية (75 سنة فأكثر) حيث بلغ عدد الإشهادات بها 172 إشهاداً بنسبة 0.1% من جملة الإشهادات وقد بلغ متوسط من المطلقة 34.4 سنة عام 2023.

جهود الدولة في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

- أطلقت الإدارة العامة لشؤون المرأة والطفل بوزارة العمل، مشروع "دعم إدماج النوع الاجتماعي في مجال العمل" لعام 2023-2024، والذي يستهدف تمكين 650 سيدة من الفئات الأكثر احتياجاً في محافظات السويس والإسماعيلية والمنوفية والشرقية، من خلال تدريبهن على مهارات حرفية متنوعة مثل صناعة السجاد النصف آلي، والتطريز اليدوي، والطباعة على المنسوجات والأواني الفخارية، كما تم تنظيم ندوات للتوعية تزامناً مع تنفيذ المشروع على الموضوعات التالية: خطورة الزواج المبكر . تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، ومناهضة ختان الإناث، والتحرش الجنسي، ومناهضة العنف ضد المرأة، والمساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز، وأيضا في مجال ريادة الأعمال، كل ذلك بهدف زيادة تمكين النساء اقتصاديا، ونُفذ المشروع بالتعاون والتنسيق مع وزارة الصحة والأوقاف والمجلس القومي للمرأة وجهاز تنمية المشروعات.

- وقع محافظ البنك المركزي المصري وممثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على ميثاق مبادرة WE Finance Code[21]. تهدف هذه المبادرة إلى زيادة فرص حصول رائدات الأعمال على التمويل اللازم لتطوير مشروعاتهن، من خلال بناء قدرات المؤسسات المالية وتقديم الدعم الفني اللازم. ومن المتوقع أن تساهم هذه المبادرة في زيادة مساهمة المرأة في النمو الاقتصادي، وتقليل الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة.

[21] مبادرة تمويل رائدات الأعمال (We-Fi)"، هي شراكة عالمية بين 14 حكومة و8 بنوك تنموية متعددة الأطراف، وغيرهم من أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص، وتستضيفها مجموعة البنك الدولي، وأطلق البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية هذه المبادرة في ثلاث دول بالمنطقة العربية وهي مصر والمغرب والأردن

- أعلنت كونتكت المالية عن شراكة جديدة مع برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة، بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تهدف هذه الشراكة إلى تعزيز الشمول المالي وتمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا في مصر، من خلال توفير خدمات مالية مخصصة، ومكافحة العنف ضدها، وتمكينها من تحقيق الاستقلال المالي.

جهود البنك المركزي في التمكين الاقتصادي للمرأة:

يلعب البنك المركزي المصري دوراً حيوياً في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال عدة محاور منها:[22]

- ❖ **فعالية الشمول المالي للمرأة**: تنطلق سنويًا من 8 مارس ولمدة 3 أسابيع، لتوعية السيدات ماليًا وتشجيعهن على استخدام الخدمات المصرفية، مع تقديم تسهيلات مثل فتح حسابات بنكية بدون رسوم.
- ❖ **بيئة تشريعية داعمة**: تيسير حصول المرأة على خدمات مالية باستخدام بطاقة الرقم القومي فقط، وفتح حسابات لأبنائهن القُصّر، إضافة إلى دعم المشروعات الصغيرة.
- ❖ **مبادرات مميزة** مثل:
  - تحويشة: تمكين سيدات الريف من الادخار والاقتراض عبر تطبيق إلكتروني.
  - حياة كريمة: تعزيز البنية المالية بالقرى المهمشة، مع تقديم قروض صغيرة.
  - تنمية الأسرة المصرية: دعم ريادة الأعمال للمرأة.
  - رقمنة تحويلات الخارج: تسهيل استخدام التحويلات في المحافظات المستهدفة.

نتائج ملموسة: ارتفاع نسبة الشمول المالي للمرأة إلى 62.7% بنهاية 2023، مع استفادة 20.3 مليون سيدة من الخدمات المالية، وإتاحة 1.2 مليون منتج مالي خلال 4 سنوات.

[22] موقع البنك المركزي المصري، https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2024/03/04/12/17/the-central-bank-of-egypt-continues-its-strides-towards-the-economic-empowerment-of-women

القسم الثالث

العنف ضد المرأة

العنف ضد المرأة ظاهرة مقلقة في المجتمع مدعومة بأنماط تفكير وسلوكيات متوارثة. مثل التمييز ضد المرأة، وتفشي الأفكار التقليدية حول دورها في المجتمع، بالإضافة إلى ضعف آليات حماية الضحايا ، كلها عوامل تساهم في استمرار هذه المشكلة. بالإضافة إلى ذلك فإن ضعف الوعي بحقوق المرأة، والخوف من وصمة العار، يمنع الكثير من الضحايا من الإبلاغ عن الجرائم التي يتعرضن لها.

وقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور أشكال جديدة من جرائم العنف ضد المرأة ، لم تكن موجودة في المجتمع المصري من قبل . ومن هذه الأشكال؛ ظاهرة قتل النساء بسبب رفضهن عروض الزواج، والتي بدأت في الظهور منذ عام 2022. لم يعد هذا النوع من الجرائم يقتصر على الأماكن الخاصة، بل امتد إلى الأماكن العامة مثل الجامعات وأماكن العمل، مما يعكس تفاقم أزمة العنف ضد المرأة ووصولها إلى مستويات خطيرة.

وتؤكد دراسة "التحقيق في أسباب جرائم قتل النساء في مصر" [23]هذه الأرقام والاتجاهات، حيث تقدم تحليلاً أعمق لأسباب هذه الجرائم، وتسلط الضوء على الدور الذي تلعبه العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تفاقم هذه المشكلة. فبالإضافة إلى رفض الزواج، تشمل الدوافع الأخرى لجرائم قتل النساء النزاعات الأسرية والعنف المنزلي، مما يؤكد أن العنف ضد المرأة هو مشكلة متجذرة تتطلب حلولاً شاملة.

وقد انتهت تلك الدراسة إلى أن مصر شهدت في السنوات الأخيرة ظهور أشكال جديدة للعنف ضد المرأة تمثلت في جرائم قتل النساء، بدوافع مختلفة تشمل رفض الزواج، والنزاعات الأسرية، ففي عام 2022 وحده، سجلت العديد من الحوادث البارزة، مثل مقتل طالبة جامعية في المنصورة على يد زميلها بعد رفضها طلبه بالزواج، وتلاها عدد من حوادث القتل لشابات رفضن الزواج ممن تقدمن لخطبتهن، وقتل مقدمة برامج تلفزيونية على يد زوجها. وتشير دراسات مختلفة إلى ارتفاع ملحوظ في عدد حالات قتل النساء، مع تحديد العنف الأسري كأحد الأسباب الرئيسية. كما أظهرت الأبحاث أن عوامل مثل عدم المساواة بين الجنسين، والضغوط الاجتماعية، والفقر، كانت دوافع لقتل النساء.

وأشارت الدراسة أنه قد يكون هناك عدة عوامل ساهمت في ارتفاع حالات قتل النساء في مصر في السنوات الأخيرة، بما في ذلك:

- يتسم المجتمع المصري بالطابع الأبوي. يتم تربية الرجال المصريين على الاعتقاد بأنهم يملكون السلطة والمسؤولية عن حماية المرأة والدفاع عنها، وبأن المرأة مسؤولة عن الحفاظ على شرف الأسرة. وبالتالي، فإن شرف الرجل يأتي

[23] [23] Hassan, F., Hussein, M. N., & Moawad, A. M. (2024). Investigating causes of femicide in Egypt: A review. Egyptian Journal of Forensic Sciences, https://ejfs.springeropen.com/articles/10.1186/s41935-024-00397-y

من السيطرة على أجساد النساء وأفعالهن وأدائهن. يتم استمرار هذا التحكم الصارم من خلال عدم المساواة بين الجنسين، والإشراف المشدد، والزواج المبكر، والختان .

- تلعب القيم والمعايير الثقافية والاجتماعية دورًا مهمًا في تعزيز واستمرار حالات العنف ضد المرأة في مصر. وصمة العار المرتبطة بالتأخر في الزواج أو الطلاق، ووصمة الإبلاغ عن المعتدين للشرطة، وعدم مبالاة الجمهور بالتدخل في الحوادث العنيفة، والدعم السائد للشخصيات الذكورية، ونقص الدعم القوي من الأصدقاء والعائلة، هي بعض الأمثلة، فضلاً عن أن معظم الضحايا يتحملن الإساءة في صمت معتقدين أنها جزء طبيعي من الحياة أو يشعرون بالخجل من تعرضهم للإيذاء .
- التمييز بين الجنسين في القانون المصري. على سبيل المثال، منح قانون الأحوال الشخصية الحق للرجل في الطلاق دون سبب أو بدء دعوى قضائية. على العكس من ذلك، يجب على المرأة التي ترغب في رفع دعوى طلاق إثبات أنها تفي بأحد الشروط القانونية، بما في ذلك غياب الزوج لفترة طويلة، أو تعدد الزوجات، أو وجود ضرر. إن إثبات الضرر كأحد الأسباب الرئيسية لرفع دعوى الطلاق يضع تفسير الضرر في أيدي القضاة، مما يمنحهم سلطة مطلقة في هذا الشأن. بالإضافة إلى ذلك، تقع على عاتق الزوجة مسؤولية تقديم دليل على هذا الضرر، وهي بحاجة إلى شهادة شخصين شهدا على فعل الزوج. حقيقة أن معايير الضرر ليست متساوية هي مشكلة أخرى، حتى عندما منح المشرع النساء خيار إنهاء زواجهن تلقائيًا من خلال "الخلع" ، جاء هذا الخيار على حساب التنازل عن حقوقهن المالية.
- عدم كفاية العقوبات القانونية:
  - ❖ يفتقر قتل الإناث إلى تعريف قانوني دقيق، ولا يتم تصنيفه كفئة منفصلة للجرائم ضمن الإطار القانوني. غالبًا ما تتجاهل سلطات إنفاذ القانون، من الشرطة إلى المحاكم، حالات العنف الأسري، واعتبارها أمورًا خاصة تقتصر على المجال الأسري، خاصة عندما تنطوي هذه الحوادث على الأزواج. تحظى الحفاظ على "وحدة الأسرة" بأولوية لدى سلطات إنفاذ القانون على رفاهية المرأة. علاوة على ذلك، لا يوجد نهج منهجي لمعالجة جرائم العنف ضد المرأة باستخدام تدابير وقائية، حيث يتم عادةً التعامل مع هذه الحالات بشكل فردي حسب كل حالة .
  - ❖ وقد وفر القانون المصري مخرجًا للأفراد للتهرب من العقوبات المحددة مسبقًا عندما تحدث الجريمة داخل إطار الأسرة. وفقًا للمادة 17 من قانون العقوبات، والتي تُعدّ الحكم الحاكم بالنسبة إلى أولئك المدانين بجرائم الشرف على وجه التحديد وجرائم القتل العائلي بشكل عام، يُخول للقضاة تخفيف شدة العقوبة بدرجة أو درجتين إذا رأوا أن الظروف المحيطة بالجريمة وتنفيذها تبرر ذلك .كما تنص المادة 237 على أنه لن يُعتبر الزوج مذنبًا إلا بجنحة إذا شاهد زوجته وهي تمارس علاقة غير شرعية وقتلها هي وشريكها على الفور. يبدو أن هذا الحكم يسمح للأزواج بقتل زوجاتهم إذا ارتكبن الزنا لأنهم سيتم تخفيف الحكم.
  - ❖ محدودية خدمات المساعدة ووعي الضحايا: على الرغم من المبادرات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمكافحة العنف ضد المرأة، لا تزال مصر تفتقر إلى خدمات الطوارئ المنشأة، وأنظمة الإبلاغ، وشبكات الإحالة للتعامل مع الموقف. الخطوط الساخنة والخدمات داخل النظم الحالية هي أدوات توعية غير فعالة للوصول إلى النساء في جميع أنحاء مصر وتحفيزهن على الحصول على المساعدة. لا تزال خدمات المأوى محدودة. ووفقًا لآراء الخبراء، فإن مشكلة حاسمة أخرى هي أن المستفيدين المحتملين ليسوا على دراية كافية بهذه الخدمات، ولا يتم تحفيزهم على استخدامها بسبب القواعد الثقافية السائدة التي تمنع معظم الضحايا من الإبلاغ عن جرائمهم للشرطة والتماس المساعدة التي تشتد الحاجة إليها .

التوصيات

خطوات مستقبلية لتحسين وضع المرأة المصرية على عدة مستويات:

على مستوي الإصلاح التشريعي والحد من العنف ضد المرأة:

- ❖ إقرار قانون للأسرة يواكب التغيرات العصرية ويحترم الأدوار المتعددة للنساء ويؤكد على الشراكة في بناء الأسرة.
- ❖ إقرار قانون لمواجهة العنف المنزلي والزواج المبكر.
- ❖ إلغاء دفتر إثبات الزواج لدي المأذونين لوقف الزواج العرفي، مع وضع مدى زمني محدد لتوثيق كافة حالات الزواج السابقة على الإلغاء.
- ❖ تفعيل آليات الشكوى والملاحقة القانونية بدعم وحدة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية وتوسيع اختصاص عملها.
- ❖ تطوير وزيادة عدد مراكز دعم المرأة المعنفة التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي.
- ❖ إعادة تأهيل المرأة المعنفة وتقديم فرص بديلة للعمل والحياة خارج إطار دائرة العنف هي وأطفالها.
- ❖ التنسيق مع وزارة الإسكان وجهاز تطوير العشوائيات لتقديم وتجهيز أماكن بديلة للمرأة المعنفة لفترة لحين إتمام التأهيل.
- ❖ ضرورة إصدار قانون لحماية المبلغين والشهود خاصة في قضايا الاعتداءات الجنسية والعنف ضد المرأة.

على مستوى التمكين السياسي:

زيادة وصول النساء للمناصب القيادية من خلال:

- ❖ وضع كوته للمرأة لا تقل عن 35% في كافة المناصب القيادية وأماكن صنع القرار.
- ❖ ضرورة توفر الفرص التدريبية لتأهيل النساء لكل المناصب القيادية.
- ❖ زيادة نسب النساء في المجالس المحلية والأحزاب السياسية وذلك من خلال:
  - تعديل قانون الإدارة المحلية واعتماده في النظام الانتخابي على النظام المختلط بالجمع بين نظامي القائمة والفردي لتحقيق تمثيل أعلى للنساء، وذلك تطبيقا للمادة 180 من الدستور التي خصصت 25% من المقاعد للمرأة، و25% من المقاعد للشباب والشابات.
  - تعديل القانون رقم 70 لسنة 1977 الخاص بالأحزاب السياسية بتعديلاته اللاحقة وإضافة ضرورة أن تتضمن لوائح الأحزاب 30% للمرأة في جميع هياكلها.

على مستوى التمكين الاقتصادي:

- ❖ زيادة مشاركة المرأة في سوق إلى 30% من خلال: -
  - تعديل قانون العمل لإلزام الشركات التي يعمل فيها 100 من العاملات والعاملين بعمل حضانة للأطفال.
- ❖ زيادة حصول المرأة على القروض ودعم المرأة الريفية من خلال عدة أنشطة منها: -
  - تخصيص نسبة 35 % من كافة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمرأة.

- عقد لقاءات توعية للمرأة وخاصة الريفية للتعريف بالخدمات والتسهيلات المتاحة.
- تقديم الدعم الفني للحصول على القروض وبدء المشروعات.
- الشراكة مع الجمعيات الاهلية في كل محافظة لمتابعة النساء ونشر الوعي بالعمل وفرص المشاريع.

على المستوى التعليمي:

- ❖ تنقية المناهج التعليمية من التمييز ضد المرأة وتعديلها بما يضمن تحسين صورتها في المجتمع واحترامها.
- ❖ وجود النساء في مواقع صنع القرار على مستوى وضع المناهج في وزارة التربية والتعليم.
- ❖ الاهتمام بمحو أمية المرأة بشكل فعلي ووضع غرامات على المتسربين من التعليم.
- ❖ ضرورة تضمين المناهج التعليمية النوع الاجتماعي والتأكيد على النماذج الجيدة للنساء في المشاركة في المجال العام.
- ❖ ضرورة تدريس مناهج حقوق الإنسان وحساسية النوع الاجتماعي في التعليم العالي.